ملخص البحث

يضطلع البحث بالوقوف على الأصول التي استنبطها العلماء القدامى من كلام العرب، وأمست حاكمةً على سائر الكلام العربي، وبيان الأيديولوجية التي دفعتهم لتأصيلها، بعدّها مضمراً مهيمناً معرفياً على الفكر النحوي نحو مكانة الأعرابي ومكانة الشاعر والغاية التعليلية من النحو المظهرة لمكانة اللسان العربي ونحو ذلك.

الكلمات المفتاحية: (الخطاب النحوي، الأصل المعرفي، السلطة)

الأسس النظرية الحاكمة في صناعة الخطاب النحويّ*

جاسم محمد عواد أ.د. سعاد كريدي كدّاوي

www.jasimawad555@gmail.com

Abstract

The research undertakes to identify the origins that the ancient scholars deduced from the speech of the Arabs, and which became the ruler over the rest of the Arabic speech, and to clarify the ideology that prompted them to root it.

المقدمة

وجه الارتباط بين الإضمار المبحوث عنه في الخطاب النحويّ وبين التعرف إلى الأصول المعرفية له. هو أن ما يظهره الخطاب إنما يعبر عن الجذور العميقة لهذه الأصول، وإنها هي المنتجة له حقيقة. فالمضمر في الخطاب النحويّ هو المهيمن في توجيه ظاهر الخطاب.

وإذا علمنا بأن الخطاب النحويّ تكونه طبقتان يعسر الفصل بينهما: طبقة تمثل الكلام العربيّ بوصفه المرجعية اللغوية المراد وصفها، ودراستها؛ حتى يفهم المتلقي مرادها، ويعرف حكمة العرب في أوضاعها، ويحتذيها في مخاطباته؛ فيكتسب بها الفصاحة والبيان. وقد أطلق على هذه الطبقة اللغوية باللغة الموضوعة. في مقابل الطبقة الأخرى التي قامت عليها بالقراءة، والتحليل، والبيان، وهي لغة النحويّين أنفسهم منذ لحظة التدوين النحويّ إلى الآن. وقد أطلق على هذه الطبقة اللغوية باللغة المحمولة. وقد تمحض هذا المبحث لبيان هذه الطبقة الثانية المحمولة بوصفها خطاباً نحوياً قائماً بنفسه، ويستمد خطابيته من كونه لغة ينتجها النحويّ وفق شروط معينة ويستهدف بها متلقياً فعلياً أو ضمنياً؛ وبذلك فقد احتازت على أركان الخطاب.

إذا تتبعنا لغة الخطاب النحويّ منذ ظهوره خطاباً مدوناً انتقل بالنحو من مرحلة المعرفة الشفاهية إلى المرحلة العلمية التدوينية، نجده محكوماً بجملة من الأسس التي عملت على رسم صورة ما، لها سماتها

الخاصة بحسب المرحلة التي أنتجتها. لأن العوامل التي كانت موجهاً للغة الخطاب قد اختلفت بحسب المراحل التي دخل فيها النحو العربيّ؛ فالأخير شأنه شأن سائر العلوم نما في بيئة لها ميزاتها الخاصة وإكراهاتها الخاصة؛ إذ تأثر بمجمل البيئة المنتجة له بما تحويه من اتجاهات فكرية، وعقدية، واجتماعية ونحوها. إذ نلاحظ اختلافاً واضحاً يصل حد المفارقة بين خطابات النحويّين؛ حتى ليكاد المرء يميز المرحلة التي ألّف فيها الكتاب النحويّ من خلال الطريقة التي طرحت فيها المادة النحويّة تبويباً واشتغالاً. فلغة النحويّين ليست على مستوًى واحدٍ من الوصف والوضوح والإبانة والاستدلال والتحليل، وتبويب كتب النحويّين تختلف بحسب أسس التصنيف لكل واحد منهم. فما هي أهم العوامل التي حكمت لغة الخطاب النحويّ وأسهمت في توجيهه؟

فلم ينشأ الخطاب النحويّ – مجموع الكتابات التي اتخذت من النحو ميداناً للدرس والتحليل– صدفةً، بعيداً عن نواميس النشوء والارتقاء، بل مرَّ بمراحل عديدة انتهت به إلى الاحتكام لأصول وقواعد توجيه فرضتها طبيعة العلم أو فرضها العلماء أنفسهم بغية تسوير المعلوم والسيطرة عليه. وقد كانت المرحلة الأولى من تاريخ النحو العربيّ مرحلة تأصيل الأصول وهي المرحلة التي بدأت مع الحضرمي الذي يعد أول من بعج النحو ومد القياس وشرح العلل مروراً بسيبويه الذي أرسى دعائمها حتى بلوغها مرحلة النضج والكمال مع ابن جني في الخصائص. وقد عُدَّت هذه الأصول ضوابط التفكير النحويّ؛ ومن هنا عددناها أولى المضمرات الحاكمة في الخطاب النحويّ العربيّ.

وفي الوقت الذي تعد فيه هذه الأصول من المضمرات التي يسير الخطاب على منوالها، فإنها هي نفسها كانت محكومة لأسس نظرية جعلت لها هذه المكانة. ومن أبرزها الآتي: ـ

١– سلطة البدوي على اللسان العربيّ

لا يسبق إلى تصور الناظر في أصول اللغة العربيّة مصدر لها كالقرآن العظيم فهو الكلام المعجز الذي حفظ للعرب لسانهم خالداً على مرور الدهور. إلا أن المتتبع يجد العناية بكلام الأعراب أولى وأقدم؛ وربما يضمر هذا الامر الغاية من وضع اللغة: وهي فهم كلام الله تعالى بلحاظ اللسان الذي نزل فيه؛ ومن ثم تكون نشأة النحو لغرض فهم الخطاب القرآني لا حفظاً له؛ لأنها محفوظة به ولا عكس، أما ما يتعلق بفهم الخطاب الكريم فقد يصح العكس، حيث يفهم الخطاب القرآني بلحاظ اللسان

الذي نزل به ولا عكس بحكم الأولوية الزمانية الحاكمة. إذ ((كانت ألفاظ القرآن مادة كبيرة من مواد اللغة اجتهد العلماء في تحديد معانيها ، وكانت حافزاً لهم على الرحلة والرواية لتبيين مدلولاتها))[١]

وفي هذا الصدد يقول الإمام الشافعي – بحسب رواية السيوطي – : ((ما جهل الناس ولا اختلفوا إلا لتركهم لسان العرب وميلهم إلى لسان أرسطوطاليس))[٢] ويكشف أدونيس المضمر في هذا القول بأن ما يعمل عليه لسان يونان غير ما يبتغيه لسان العرب ، فالأول آلةٌ بها تُكتَشف الحقيقة الغائبة، أما الآخر فآلة تستظهر بها الحقيقة الموجودة فعلاً في النص نفسه، قال : ((من هنا كانت العناية بجمع الشعر الأصل وتدوينه . إن تدوين الشعر ووضع النحو عملان تمَّا بدوافع دينية أصلاً، لمعرفة النص القرآني معرفة دقيقة، فقد كان الشعر نحواً وصرفًا، قاعدة لغوية لفهم نحو القرآن وصرفه))[٣] ما يعني أن النحو المستخرج من كلام العرب آلة للفهم لا منهج للمعرفة والعلم[٤].

وقد تجلت سلطة البدوي والعناية بها من خلال حصر اللغة العربيّة في دائرة تحتقب العروبة، أعني بذلك القيد المكاني والزماني الذي حصرت فيه دائرة الاحتجاج اللغوي الفصيح. فقد حجر اللغويون مساحة التلقي اللغوي العربيّ الفصيح في جغرافيا محددة تتمثل بوسط الجزيرة العربيّة؛ معتقدين أن سكانها لم تلبسهم الحضارة بمدلهمات ألسنتها، فبقيت ألسنتهم متمتعة بطهرها اللغوي. إذ كان الإعلاء من شأن البداوة صفة يفتخر بها البصريون على نظرائهم الكوفيين؛ حيث كانوا يأخذون اللغة عن ((حرشة الضباب وأكلة اليرابيع ، وهؤلاء أخذوا اللغة عن أهل السواد ، أكلة الكواميخ وباعة الشوازير))[٥] ولقد نُقل عن أبي عمرو بن العلاء أنه كان في موسم الحج وسئل عن اشتقاق الخيل ، فلم يعرف، فمر أعرابيٌّ مُحرِم فسأله أبو عمرو فقال الأعرابيّ: (اشتقاق الاسم من فعل المسمى) فلم يعرف من حضر ما أراد الأعرابيّ، فسألوا أبا عمرو فقال ((ذهب إلى الخيلاء التي في الخيل ألا تراها تمشي العرضنة خيلاء وتكبراً))[٦] واللافت في ذلك أنه يسأل الأعرابيّ ولا يسأل قرشياً وهو بينهم وفي عقر دارهم ! وقد علل الفارابي ذلك في كون البُداة أحرص على صفاء ألسنتهم من مخالطة مالم يعهدوه وأبعد عن التأثر من غيرهم؛ لما فيهم من الجفاء والخشونة[٧]. ولا يعدم المتتبع للكتب الأولى من إعلاء لشأن لغة القبائل الموغلة في عمق الصحراء ووسطها دون أطرافها وتخومها[٨] .

ومما أُخِذَ على النحويّين إغفالُهم مستوياتِ الأداء في حقبة الاحتجاج اللغوي فقد جعلوا القبائل ذات التعدد اللهجي تحت طائلة الفصاحة اللغوية، كما أغفلوا المراحل التطورية التي يمكن أن تحصل للعربيّة وهي تقطع هذا الشوط من الزمن عبر قرون أربعة، وقد كانت هاتان الملاحظتان من نتائج المنهج الوصفي الحديث، إلا أن البحث عن مرجعيات الخطاب النحويّ آنذاك لا تجعل لهما أثراً ؛ فإن نظرة النحويّين الأوائل إلى العربيّة على أنها من مصاحبات الجنس والعنصر فهي خصيصة متمكنة في العربيّ خِلقةً تجري على لسانه كما يجري الدم في شريانه وليست من مسببات الاكتساب والتعلم كما أصبحت اليوم بداهةً، تجعل أصل الإشكال مقبولاً .

ومن تجليات سلطته ما نراه من انكفاء النحويّين على الأخذ بكل ما يرد عنه شعراً أم نثراً وان قالوا بتراتبيته من حيث الفصاحة إلا أنه عربيّ حاكم، في مقابل قلة الاعتماد على القرآن الكريم وإقصاء الحديث النبوي من دائرة الاستشهاد النحويّ! وقد تجلى هذا الأمر واضحاً فيما نجده من أوصاف تقييمية يطلقها الخطاب النحويّ على الكلام الوارد، ولعل من أبرز الأحكام التقييمية في الخطاب النحويّ التي تضمر تسويراً للغة ومن ثم علمنتها مفردتا "**عربيّ وعربيّة**".

كان المتبادر الأولي من إطلاق لفظ العربيّة إلى اللغة العربيّة المعروفة في بناها وتراكيبها بصورة لا تخفى على من له عهد بها، وكان إطلاق لفظ العربيّ على الكلام الذي هذه صفته، أو المتكلم الذي تكون العربيّة لسانَه. وبذلك ورد في أول أبواب الكتاب إذ قال : ((هذا باب علم ما الكَلِمُ من العربيّة فالكَلِم: اسمٌ، وفِعْلٌ، وحَرْفٌ جاء لمعنًى ليس باسم ولا فعل.))[٩] وهو يعني اللغة العربيّة . جاء في شرح ابن يعيش ((وقد قيل في قول سيبويه: "هذا باب عِلْمِ ما الكَلِمُ من العربيّة" أنّه من هذا الباب؛ لأن الكلم قد تكون عربيّة، وغير عربيّة، فبَينَ جنسَ الكلم بأنّها عربيّةٌ.))[١٠] ، إلا أن مواجهة النحويّين للأداءات المختلفة للغة نفسها جعلهم في مقام الحكم على أيّ منها يصلح أن يوصف بالعروبة دون غيره؟ فعمدوا إلى وضع معايير زمانية ومكانية فضلاً عن الأداء النوعي أقصد بذلك لغة الشعر ولغة النثر. فلم يمنع اختلاف الأداء لبعض الكلام من حيث بنية المفردات أو الجمل من دخوله في حيّز الدائرة اللغوية العربيّة (الفصيحة) التي تمثل محجَّة النحويّين في خطابهم، نعم يلاحظ في هذه الأوصاف نوع من التراتبية في سلَّم الوصف العربيّ ففي الوقت الذي نجد فيه وسماً بالعربيّة، نجد وسماً مضافاً ينبئ عن رسوخ في

العروبة؛ من ذلك ما أورده سيبويه: ((ودعاهم سكون الآخر في المثلين أن بين أهل الحجاز في الجزم فقالوا أردد ولا تردد. وهي اللغة العربيّة القديمة الجيدة.))[١١] ومع تقدم الخطاب النحويّ حثيثاً نحو الرسوخ والموازاة لسائر العلوم والمعارف العربيّة الإسلامية من فقه وأصول وتفسير وفلسفة ونحوها ، فإن المفهوم الذي ينصرف إليه الذهن للفظ العربيّة في فضاء العلوم إنما أصبح يراد منه الكلام المحتذى به الأصول والقواعد التي أقرَّها الخطاب النحويّ ، بل قد تعني العربيّة نفس الأصول والقواعد ، فأبو علي الفارسي يعرف النحو بأنه : ((علمٌ بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب))[١٢] ؛ ونقل السيوطي في الاقتراح عن الحسين بن موسى الدينوري في كتابه "ثمار الصناعة في النحو" تعريف علم النحو بأنه : ((علم مستنبط بالقياس والاستقراء من كتاب الله تعالى وكلام فصحاء العرب للوصول إلى التكلم بكلام العرب على الحقيقة صواباً غير مبدل ولا مغيّر ، وتقويم كتاب الله الذي هو أصل الدين والدنيا والمعتمد))[١٣] ويلاحظ في هذا التعريف تدافع واضح ، ففي الوقت الذي يصر فيه على أن يكون كتاب الله هو المقدم في الأخذ قياساً واستقراء ، إلا أنه يعود ليجعل ما دونه "كلام فصحاء العرب" قيّماً عليه ، فالغاية إضافة إلى التكلم بكلام العرب ، تقويم كتاب الله ، وليت شعري كيف يكون كلام الله مقوِماً ومقوَّماً في الآن نفسه ؟! إلا أن يكون المرتكز في أذهانهم حاكمية الكلام العربيّ على القرآن.

وقد سمَّى ابن مالك كتابه "متن الكافية الشافية في علم العربيّة"[١٤] ، وكانوا يعنون بالعربيّة ما جاء على المقاييس الموضوعة على الأكثر من كلام العرب ، ومما يشي بذلك أيضاً قول الفارسي : ((وكما استجازوا الفصل في المُظهر كذلك يستجيزون العطف عليه، فإجازة ذلك فاسد في التنزيل، خاصة إذْ لم يكن لغة قَبيل مطَّرِدةً، كجعل التثنية بالألف في كل الأحوال ولم يكن له في **قياس العربيّة** شيء يُثْبِتُهُ ويَعضُدُه، بل الموجود فيه ما يُبْطِله ويدفعه لأنه إذا جاز أن العطف على المُظهر المجرور من حيث كان اسمًا منفصلا وجب ألا يجوز مع المضمر لشدة اتصاله فيما أرَيْنا وعلى هذا طُرُق العربيّة ومقاييسها))[١٥]

ومنه أيضًا قول ابن مالك: ((فعلم بهذا أن قراءة ابن عامر رحمه الله غير منافية لقياس العربيّة. على أنها لو كانت منافية له لوجب قبولها لصحة نقلها، كما قبلت أشياء تنافي القياس بالنقل، وإن لم تساو صحتها صحة القراءة المذكورة ولا قاربتها كقولهم: "استحوذ" وقياسه: "استحاذ"))[١٦]

وفي أعقاب حديثه عن تصريف كلمة "أول" في العربيّة قال : ((وهذا مذهب جميع من تقدم من العلماء في أوّل وأولي وزعم بعض **منتحلي العربيّة:** أن الأوّل مأخوذ من آلَ يَؤُول أوْلاً إذا رجع، وهذا التقدير لا يجيزه التصريف ...))[١٧] .

وجاء في الإيضاح العضدي ((فإني جمعت في هذا الكتاب أبواباً من **العربيّة** متحرياً في جمعها على ما ورد به أمره أعلاه الله. فإن وافق اجتهادي ما رسم فذلك بيمن نقيبته، وحسن تنبيهه، وهدايته وإن قصر إدراك عبده عما حده مولانا أدام الله إرشاده ورشده رجوت أن يسعني صفحه لعلمه بأن الخطأ بعد التحري موضوع عن المخطئ.))[١٨] والملاحظ أن أبواب الكتاب هي أبواب نحوية يبدأها بباب ما إذا ائتلف من هذه الكلم الثلاث كان كلاما مستقلا ثم باب حد الإعراب وهكذا حتى يأتي على آخر باب النون الثقيلة والخفيفة. كما سمَّى ابن جني كتابه في النحو بـ "اللمع في العربيّة".

٢- سلطة الشاعر على الفكر اللغوي

لا يختلف اثنان في أن سموق العربيّة وعلو مكانتها إنما تجلت في لسان العرب عن طريق الشعر خاصة ، فهو ديوانهم الذي حفظ أنسابهم وسجلت فيه مآثرهم وبه عرفت لغتهم ، وهو الحجة فيما أشكل من لفظهم ، فقد كان المصدر الوحيد في جواب ابن عباس عن سؤالات نافع ابن الأزرق ، حتى قال : ((إذا سألتموني عن غريب القرآن، فالتمسوه في الشعر؛ فإنَّ الشعر ديوان العرب))[١٩] ، ولا يخفى أن ما كان يصادف العرب أول أمرهم من مشكل اللغة إنما هو دلالة بعض مفرداتها لغرابتها ؛ ومن ثم كانت مباحث اللغويين في دلالة المفردات أسبق من البحث النحويّ الذي يعد نقلة نحو العلم (=الأصول والقواعد) فالمرجعية المعرفية كانت للحافظة ثم تحولت للمفكرة ، فكان أعلمهم بالعربيّة أحفظهم لمفرداتها ، ثم صار أعلمهم بها أحكمهم لأصولها وقواعدها .

لقد استحوذ الشعر على معارفهم اللغوية أول الأمر بل امتد أمره إلى ما بعد انتحاء النحو حتى كاد لفظ الشاهد والاستشهاد يقتصر على الشعر خاصة[٢٠] .

كأن مقولة أولوية العناية بالشعر في الخطاب النحويّ قد فهمت على أنها تعريض بالقرآن والحديث ؛ ما دفع بعض الدارسين لإثبات نقيضها[٢١] ، من خلال ذكر موارد الاستشهاد بالقرآن والأحاديث في قبال الشعر . والحق أن لا غضاضة في هذا القول، وأحرى بالدارسين أن يقصوا أثره في

الأسس المعرفية التي دفعت بالخطاب النحويّ إلى اعتماد الشعر مصدراً رئيساً استشهادهم؟ فإذا ما طالعنا جزء الفهارس الذي وضعه المرحوم عبد السلام هارون للكتاب ، نجده مفتتحاً بشواهد القرآن وهي نيف وأربعمائة شاهد قرآني (آية أو جزء منها) وستة شواهد حديثية فقط ، في قبال ما وضعه من فهارس للشعر مقسماً إياها إلى فهارس الأشعار وفهارس الأرجاز ، وإذا استندنا إلى قول أبي عمر الجرمي : ((نظرت في كتاب سيبويه فإذا فيه ألف وخمسون بيتًا، فأما الألف فقد عرفت أسماء قائليها فأثبتها، وأما الخمسون فلم أعرف أسماء قائليها))[٢٢] نجد الكثرة بينة ، فضلاً عما إذا عرفنا أن بعض الشعر قد استشهد به سيبويه في أكثر من مورد .

وآية سلطان الشاعر على لسان العرب أيضاً ما أوتيه من سعة بالتصرف في الكلام أنَّى شاء ، يقول سيبويه: ((اِعْلَمْ أَنَّهُ يَجُوْزُ فِي الشِّعْرِ مَا لَا يَجُوْزُ فِي الكَلَامِ))[٢٣] ومع خروجهم عن المرسوم في كلام العرب فإن في خروجهم حكمة العربيّ وقصده ؛ ومن هنا خصهم سيبويه بقوله : ((ولَيْسَ شَيْءٌ يُضْطَرُّوْنَ إِلَيْهِ إِلَّا وهُمْ يُحَاوِلُوْنَ لَهُ وَجْهًا))[٢٤] فكان للضرائر الشعرية باب ينبئ عن عظيم مكانتهم وعلو مقامهم في نفوس النحويّين . يقول الخليل "رحمه الله" : ((الشعراء أمراء الكلام يصرفونه أنى شاءوا، ويجوز لهم ما لا يجوز لغيرهم من إطلاق المعنى وتقييده، ومن تصريف اللفظ وتعقيده؟. فيحتج بهم ولا يحتج عليهم، ويصورون الباطل في صورة حق والحق في صورة الباطل))[٢٥]

لقد أوغرت هذه المقالة صدر ابن فارس؛ فراح ينقضها، ذاكراً مواطن خروج الشعراء عن المسنون في كلام العرب، مخطئاً الشعراء فيما اجترحوه، ثم عطف على تعداد الأمثلة بقوله: ((ولَيْسَ الغَرَضُ إثباتَهُ لِكَثْرَتِهِ وشُهْرَتِهِ؛ لَكِنَّ الغَرَضَ الإِبَانَةُ عَنْ أَنَّ الشُّعَرَاءَ يُخْطِئُوْنَ كَمَا يُخْطِئُ النَّاسُ، ويَغْلَطُوْنَ كَمَا يَغْلَطُوْنَ. وكُلُّ الَّذِي ذكَرَهُ وْنَ في إِجَازَةِ ذَلِكَ والاحْتِجَاجِ لَهُ جِنْسٌ مِنَ التَّكَلُّفِ))[٢٦] فهو يتهم النحويّين بمداهنة الشعراء ، وربما الاستخذاء أمامهم

أقول: إذا فتشنا في الأصول التي دفعت إلى وضع هذا العلم، فلا نعدم دليلاً وجيهاً يسوّغ اعتماد الخطاب النحويّ على الشعر بصورة أكبر. فإذا صحت مقالة كون هذا العلم قد أنشئ خدمة للنص القرآني الكريم أداءً وفهماً، ورد الطعون فيه من قبل الملاحدة وغيرهم فقد اقتضاهم المنهج العلمي

الاستدلالي أن يجدوا مرجعية يحتكمون إليها في استدلالاتهم. لأنهم أدركوا أن إثبات تفوق النص القرآني به هو نفسه أمراً مؤداه الدور في الاستدلال (الاستدلال على الشيء بنفسه) وهو باطل عقلاً [٢٧] .

وربما مرد ذلك إلى كون الشعر علامة الجاهلية في ثوبها اللغوي ،((كان الشعر علم قوم لم يكن لهم علم أصح منه))[٢٨] ؛ فالشاعر بوق الدولة وسيفها – بحسب قول المتنبي – ، وبه قوام ملكهم وسلطانهم فقد ((كان الشاعر في الجاهلية يقدّم على الخطيب لفرط حاجتهم إلى الشعر الذي يقيّد عليهم مآثرهم ويفخّم شأنهم ويهوّل على عدوّهم ومن غزاهم، ويهيّب من فرسانهم ويخوّف من كثرة عددهم، فيهابهم شاعر غيرهم ويراقبه شاعرهم.))[٢٩] ، وإذا كان هذا شأن الشاعر ، فالشعر أوثق وثيقة يحصل النحويّ عليها تمثل العربيّة خير تمثيل ؛ لأن الشعر أحفظ ، ولأن رواته مشهورون ، ولأن الشاعر يعمد إلى اللغة العربيّة المشتركة فينظم بها شعره مترفعاً عن لهجته المحلية ؛ لأنه سفير قومه إلى سائر الأقوام.

٣- التعليل النحويّ، إظهار الحكمة المضمرة

يعد البحث عن علة واحد من أهم أركان التفكير النحويّ العربيّ، ولا يبتعد هذا الميل لإيجاد تعليل لما صدر عن لسان العرب عن جملة الظواهر الكونية التي خلقها الله تعالى؛ كونها تعد تجلياً من تجليات قدرته، وآية من آيات إعجازه بما تنطوي عليه من حكمته. فالبحث في العلة النحويّة إنما هو تفسير للظاهرة اللغوية وإبراز لماورائياتها ، ولكن ، ما مدى واقعية هذه العلل بالنسبة للحقيقة التي أرادها المتكلم الفصيح ؟ يمكننا أن نقف على جواب هذا التساؤل في قول الخليل حين سئل عن العلل التي يعتل بها في النحو: ((عن العرب أخذتها أم اخترعها من نفسك؟ فقال: إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته فيه، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست، وإن تكن هناك علة له، فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارا محكمة البناء، عجيبة النظم والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيها...فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شئ منها، قال: إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا، ولسبب كذا وكذا، سنحت له وخطرت بباله، محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك، فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو، هي أليق مما ذكرت بالمعلول، فليأت بها))[٣٠] .

ويضمر هذا الأصل النظري (التأويل) اعتقاداً راسخاً في نفوس النحويّين بأن الكلام العربيّ ينطوي على حكمة مضمرة فيه ، وأن ما أتوا به في كلامهم يستبطن أغراضاً ليس من الغلو اعتبارها علمهم الذي به يعرفون ((وليس شيء يُضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً))[٣١] فكأن فلسفتهم في كلامهم ؛ وهذا ما أثار إعجاب ابن جني حتى قضى بأن مخالفتهم بعض الأصول المقررة في كلامهم لا بد أن تكون له أغراض معقولة ((ويبدو لنا أنه ينبغي البحث عما دعاه إلى هذا في موقفه من العربيّة وفي ثقافته من ناحية ، ومعتقده من ناحية أخرى ، فالعربيّة لغة النبي خصَّها الله بكتابه ، وقد أودعت في نظره خصائص الحكمة واتسمت بالاتفاق والصنعة ... وكتاب الخصائص يهدف أساساً إلى جمع الأدلة على ذلك والإقناع به))[٣٢] ولقد ذاد ابن جني عن حياض العلل النحويّة سهام المشككين والمنكرين عازياً أمرهم إلى ضعفهم في إحكام العلة ، حيث قال : ((من اعتقد فساد علل النحويّين فذلك لضعفه هو في نفسه عن إحكام العلة فهو الذي لم يهتد إلى العلة الحقيقية ولم يستطع تصورها وذلك لأنه لا يعرف أغراض القوم فيرى لذلك أن ما أوردوه من العلة ضعيف واه ساقط غير متعال))[٣٣] . ورأى أن ما اعتل به من العلل إنما هو المقصود لدى العرب ما يعني مطابقة ما ذكره لحقيقة ما استنبطته العرب وبنوا كلامهم عليه ، يلاحظ ذلك في باب عقده في الخصائص بعنوان ((باب في أن العرب قد أرادت من العلل والأغراض ما نسبناه إليها وحملناه عليها))[٣٤] وإذا ما قورن هذا الرأي برأي سلفه الخليل لوحظت المباينة بينهما فهو ((في هذا يقف موقفًا مخالفاً تماماً لما ذهب إليه الخليل عندما سئل عن مصدر ما يعتل به فأجاب جواباً يدل على أنها صادرة عن اجتهاد نحوي في سعيه إلى تصوير ما يقوم عليه البناء اللغوي من تماسك ويفهم من ذلك أنها ذات قيمة نسبية))[٣٥]

وقد نجد للنحويين ما يسوّغ اعتناءهم بتعليل كلام العرب أنهم يجدون فيه قدسية حباهم الله بها، وتصل هذه القدسية مداها عندما ننسب أولية معالجة اللغة إلى إمام آل البيت علي بن أبي طالب. ونحن نعرف المكانة المميزة التي خصهم بها الدين الإسلامي ، حيث روي في الحديث أن رسول الله قال : "ألا أيها الناس فإنما أنا بشر يوشك أن يأتي رسول ربي فأجيب ، وأنا تارك فيكم ثقلين : أولهما كتاب الله فيه الهدى والنور ، فخذوا بكتاب الله واستمسكوا به ، وأهل بيتي أذكركم الله في أهل بيتي أذكركم الله في أهل بيتي" ... لذا نعتقد أن إسناد إبداع الفكرة النحويّة إلى علي بن أبي طالب يقصد منه منحها هالة من القدسية التي ينبغي اعتبارها

عند قراءة جهود العلماء القدماء))[٣٦] ، وقد ذهب ابن جني إلى الاعتقاد بأن كرامة العربيّة وعلو شأنها أن قام على اختراعها وابتداع قوانينها من كان له عند الله حظ وكرامة كالإمام أمير المؤمنين "عليه السلام"[٣٧]

ذكر سيبويه الخلاف الأعرابيّ في قول العرب : مررت بماء قعدة رجل ، قائلاً : ((والجر الوجه ، وإنما كان النصب هنا بعيداً من قبل أن هذا يكون من صفة الأول ، **فكرهوا** أن **يجعلوه** حالاً كما **كرهوا** أن **يجعلوا** الطويل والأخ حين قالوا : هذا زيد الطويل ، وهذا عمرو أخوك ، **وألزموا** صفة النكرة ، كما **ألزموا** صفة المعرفة **وأرادوا** أن **يجعلوا** حال النكرة فيما يكون من اسمها كحال المعرفة فيما يكون من اسمها))[٣٨] إذ يلاحظ في هذا النص أن سيبويه ينسب العمل كله إلى العرب ؛ ((ما يعني أن هذه المحاكمات تدور في نفس المتكلم دون قصد لأنه يراعي الأعراف اللغوية في حديثه ويبني على النماذج المخزونة في ذهنه عبارات جديدة ، تجاري العرف ، وتساير القياس))[٣٩]

٤- العمل النحويّ عماد النظرية النحويّة

استحوذت فكرة العمل النحويّ على مجمل الأبواب النحويّة ، حتى أضحت كأنها فلسفة الأبواب النحويّة ، فاستنبطت بناء عليها وجوه التصرف الأعرابيّ ، وأقيمت الأبواب النحويّة بطريقة معينة ، وقد كان الخطاب النحويّ يرعاها ويصدر عنها[٤٠] .

وقد أجمع المعاصرون على أن أبا بشر أول من أنهج سبيل القول فيها، كما ذهبوا إلى أن العامل هو حجر الزاوية الذي أقام عليه معظم مباحث الكتاب[٤١]، إذ ((صرَّح سيبويه بلفظ العامل مراراً وذكر أن النصب والجر والرفع والجزم تحدثها العوامل التي لكل منها ضرب من اللفظ في حرف الإعراب ، وأن الفتح والكسر والضم والوقف بناء ، لا يزول ولا أثر للعوامل فيه وأن العرب إذا أعملت شيئاً مضمراً لم تخرجه عن عمله مظهراً ...))[٤٢]

ولا نرانا نجانب الصواب إذا ما زعمنا أن امتداد نظرية العمل النحويّ يعود إلى أصول نظرية قارة في منظومة الثقافة العربيّة الإسلامية ، منها : مقولة الظاهرة الأعرابيّة للغة العربيّة ؛ فقد اتسمت العربيّة من بين أخواتها الساميات باحتفاظها بسمة التصرف الأعرابيّ الذي عرفت به وصار علامة فارقة لها ، ومنها الأصول العقدية التي يصدر عنها الخطاب النحويّ ، فإن ((الرؤية التي يقوم عليها التصور العاملي عند سيبويه... ترجع إلى أصول اعتزالية تقضي بأن كل أثر لا بد له من مؤثر ، وأن كل فعل لا

بد له من فاعل وكل معلول في الوجود لا بد له من علة ، فالجسم يتحرك بحسب حدوث الحركة والمؤثر))[٤٣] ، وليست المقولة العقدية بأقرب من الرغبة الجامحة التي فرضتها لحظة التحول من المعرفة إلى العلم ؛ فقد كان الخطاب النحويّ عاكفاً على إيجاد ما به تنتظم أبوابه وتتلئب مسائله ، فعمد في سبيل ذلك إلى الانتقال بالخطاب النحويّ من الوضع الأنطولوجي إلى الوضع المعرفي (= الأصول والقواعد)[٤٤] وكانت مقولة العمل أحد آليات النسق المعرفي ، وليس مستغرباً في هذا السياق أن تحضر مقاربة البشري بالمعرفي ، فالعمل بمعناه اللغوي يعني (المهنة والفعل) واصطلاحاً : ما أحدثاً نوعاً من الإعراب من رفع ونصب وجر وجزم ، فالعمل تأثير فعلي ، والتأثير الفعلي إيجاد ، وما دام العامل مؤثراً/موجداً فالحركات الأعرابيّة آثاره ؛ ومن ثم فإن القول بإضمار العامل يستبطن الإقرار بالوجود الحامي له ، فالآثار لا تأتي من العدم ، وفاقد الشيء لا يعطيه[٤٥] . وبناء عليه ؛ فالعمل عند النحويّين أصلٌ في الأفعال فرع في الأسماء ، وليس للأسماء أن تعمل إلا إذا اقتربت من الأفعال بصلة من الصلات بها تكون كالأفعال كاسم الفاعل وما حمل عليه[٤٦] ؛ وهذه المقاربة فتحت الباب واسعاً – في سبيل وحدة الأحكام والمسائل – لآلية أصبحت مكينة في الخطاب النحويّ الاستدلالي ، أعني بها علة المشابهة ، إذ أخذ النحويّون يحملون نمط بنائي أو تعبيري على آخر لأدنى مناسبة يلتمسونها بينهما . ومن هنا أثبت النحويّون (لأسماء الأفعال من العمل ما يثبت لما تنوب عنه من الأفعال)، وما يدرينا لعل هذه المشابهة الملتمسة تمتد عن مشابهة بالأصل العقدي القار في الثقافة الإسلامية للنائب والمستخلف؟ فالمنظومة المعرفية واحدة وأجزاؤها متداخلة.

ومن التجليات البارزة لهيمنة العمل النحويّ على الأبواب النحويّة ما عرف بالإعراب التقديري أو المحلي ، فإذا كانت دوال الإعراب علاماته المتغيرة على أواخر الألفاظ – التي عرفت فيما بعد بأحرف الإعراب ؛ كونها محلاً للعلامات الأعرابيّة – فإن الألفاظ المقصورة والكلمات المبنية يتعذر ظهور الإعراب على أواخرها إلا أن استمساك الخطاب النحويّ بالإعراب التقديري يستبطن الإشارة إلى قاعدة الأصل والفرع في النحو العربيّ ، وأن الأصل في الإعراب هو الإعراب الظاهري ، وما خرج عن الأصل يحمل عليه ، وليس بعيداً عن ذلك ما ينطبق على الإعراب المحلي ؛ ومن آيات سلطة العامل النحويّ أن المحدثين الذين تحللوا من أسرها أو تخففوا ، يرون في العلامة الأعرابيّة ، التي هي مظهر العوامل ،

قرينة واحدة بين جملة من القرائن الكاشفة عن المعنى النحويّ ، وأن غيابها لا يعني هدماً للبناء اللغوي كما هو الحال لدى الخطاب النحويّ الأول .

٥- التماس الوحدة اللغوية

يعد البحث عن وحدة لغوية جامعة لكلام العرب عاملاً رئيساً يقف خلف بحث النحويّين لإيجاد أصول وقواعد ضابطة لصور الأداءات التعبيرية المختلفة وهو ما تجلى في صور التعليل والتأويل التي ابتدعوها ، بل يعد هذا الأمر الوجه الأبرز لقيام القياس النحويّ ، فقد عرف الأخير بأنه ((حمل غير المنقول على المنقول، في حكم، لعلة جامعة))[٤٧] وبتعبير الأصوليين : ((حمل غير المنصوص على المنصوص . . .)) يقول ابن الأنبا ري: هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه))[٤٨] ...وهو معظم أدلة النحو والمعول في غالب مسائله عليه كما قيل:

إنما النحو قياس يتبع وبه في كل علم ينتفع

وعرَّفه الدكتور مهدي المخزومي بأنَّه: ((حمل مجهول على معلوم، وحمل ما لم يُسْمَع على ما سُمِعَ، وحمل ما يجدُّ من تعبير على ما اختزنته الذاكرة، وحفظته ووعته من تعبيرات وأساليب كانت قد عُرِفَتْ أو سُمِعَتْ))[٤٩]

. والقياس أنواع من أبرزها القياس اللغوي والقياس النحويّ ، وإذا كان بين القياسين من تباين في الإجراء من حيث إن الأول قياس أنماط أو استعمال تقليدي للغة إن صح التعبير ، والآخر هو حمل فرع على أصل ، فإنهما يشتركان في الغاية وهي الرغبة في التوسع اللغوي، وحرصاً على اطراد الظواهر اللغوية" [٥٠]

ومما يجلي أهمية هذا الأصل أن سدنة النحو العربيّ منذ أبو الأسود مروراً بالحضرمي والخليل وسيبويه وليس انتهاء بالفارسي وتلميذه ابن جني قد استتبَّ أمر النحو على أيديهم بالقياس ، فقد روي عن الفارسي قوله: ((أُخطئ في خمسين مسألة، ولا أخطئ في واحدة من القياس))[٥١]

ولقد كان ابن السراج من الذين اهتموا بأصول العربيّة وجمعوا مقاييسها، فقد أولى القياس عناية دعته إلى مهاجمة من يأخذ بالشواذ والنوادر، داعيًا إلى إسقاطها بغية أن لا يحدث اضطراب في المقاييس النحويّة والصرفية.

ولا يعني إيلاء النحويّين عناية بالقياس هوان أمر السماع لديهم حتى قيل أن ثمة مدرستين في النحو العربيّ إحداهما تنتصر للسماع وأخرى للقياس، وهذا قول مجانف للصواب إذا ما قيل دون تحقق وتثبت؛ لأن كلا المدرستين البصرية والكوفية قد أخذت بالأصلين إلا أن غلبة أحدهما جعلت منه ميزاً لإحدهما على الأخرى وهو أمر تمليه خلفيات موضوعية، فما عناية المدرسة الكوفية بالسماع والرواية والحكم على كل ما يصح وروده عن العرب قلَّ أو كثر إلا انعكاسٌ للخلفية المعرفية السائدة في تلك البيئة ؛ إذ عرفت الكوفة بطابعها الديني وميلها نحو القراءات والحديث، أما بيئة البصرة فقد كانت مجمع ثقافات متعددة دفعت بها إلى الجدل العقلي والمماحكة الحجاجية التي انتجت سيادة التيار العقلي على نتاجهم المعرفي عامة ويعد هذا التيار حصيلة حتمية لبيئة جامعة لثقافات متعددة أتيح لها التمتع بمساحة جيدة من التواصل الثقافي وهو الوقت الذي ظهرت فيه الفلسفات وترجمت فيه العلوم المختلفة والتقت فيه المذاهب التي يريد كل منها إثبات وجوده في ساحة الحقيقة فكانت الآليات الفلسفية والمنطقية وسائلهم في تسويق أفكارهم وإثباتها وكان فلم يكن النحو بمنأى عن ذلك . إلا أن ما نريد تثبيته هنا هو أن السماع أولاً ثم يأتي القياس؛ لأن للقياس أركاناً يتحقق بها كما ذكرها الأنباري ((ولا بد لكل قياس من أربعة أشياء: أصل، وفرع، وعِلَّة، وحكم)) فالأصل هو ما أخذ عن المسموع المستعمل بكثرة. فإذا تعارض السماع والقياس يقدم السماع ((لأن السماع عندهم أولى أن يتبع ويترك القياس إذا تعارضا))[٥٢] فإن توغلنا في تضاعيف هذه المسألة وجدنا سلطة الأعرابيّ واقفة خلفها وموجهة لها ، وما قول النحويّ إلا رأي يرجو أن يصل به إلى حكمة الأعرابيّ الثاوية في تعبيره .

ومن صور التماس الوحدة اللغوية الخلط بين مستويين مختلفين في الأداء اللغوي أعني لغة الشعر ولغة النثر، فللشعر قوانينه وأصوله التي تحكمه، وللشاعر مندوحة ليس للناثر مثلها، ولكن المطالع لكتب الأوائل يجد اعتمادهم على الشعر على حد سواء مع النثر، وهذا لا يعني إغفالهم للمفارقة بين الشعر والنثر ولكنهم ((لا يفرقون بين المستويات المختلفة في التقعيد، ولذلك فرضوا قواعد النثر على الشعر مع أنهم يستدلون لقواعد النثر هذه في أغلب الأحيان بالشعر))[٥٣] فالنظرة السائدة إلى وحدة اللغة جعلت هذه الملاحظة تقف عند حدّ الإدراك الذي لم يؤيده التنفيذ العمل[٥٤]

وتجدر الإشارة هنا إلى أن في تقدمة السماع كأصل نحوي على غيره ما يشي بمكانة التلقي الشفاهي لعلوم العربيّة، فالأصل في اللغة هو التلقي مشافهة عن الأعراب أو رواية عنهم، كما يشي هذا الأصل بأن

الثقافة العربيّة شفاهية الأصل لا كتابية، ولأمر من هذا ربما يكون النص القرآني متأخراً عن قول الأعرابيّ في الاستدلال؛ لأنه يمثل المرحلة اللاحقة للثقافة العربيّة وهي المرحلة التدوينية/الكتابية. وهذا لا يتنافى وما أحدثه النص من إعادة بناء للعربيّ ذاتاً وثقافة.

لعل العقل النحويّ كان مختلفاً نوعاً ما عن العقل اللغوي الخالص، إذ كان همُّ اللغوي ((أن ينقل ما نطقت به العرب ولا يتعداه. وأما النحويّ فشأنه أن يتصرف فيما ينقله اللغوي ويقيس عليه))[٥٥] ؛ ولهذا – ربما – وجدنا بعض النحويّين المغرمين بالقياس والعلل يتهم بعض العرب بالغلط في الكلام ، فهذا أبو علي الفارسي يقول: ((إنما دخل هذا النحو كلامهم لأنهم ليست لهم أصول يراجعونها ، ولا قوانين يستعصمون بها ، وإنما تهجم بهم طباعهم على ما ينطقون به ، فربما استهواهم الشيء فزاغوا به عن القصد))[٥٦] إذ يشي هذا القول بتباين رؤية الفارسي النحويّ مع رؤية اللغويين في سليقية اللسان العربيّ ، وربما مرد ذلك إلى إعلائه لشأن الأصول القياسية كما وجدنا تلميذه ابن جني سابقاً يقصر علل النحو على ما ينسبه النحويّون خاصة للعرب ؛ ومن هنا وجدنا في خطابهم ما عرف بالشاذ والغلط ((وفي الواقع أنه ليس شاذاً ولا غلطاً إلا لأنهم أرادوا وضع قواعد ، واللغات جميعًا لا تلتزم القواعد ، والعرب لا يعرفون ما وضع النحويّون))[٥٧]

٦– قدرة العقلية العربيّة على اصطناع العلوم

شكك بعض الباحثين في إمكانية العرب على ابتداع سياق معرفي يدخلهم في دائرة الأمم التي تخلق العلم على يديها ، حاشا ما عرفوا به من مهارات اللسان البيانية من حيث الشعر والخطابة وهي أفعال تنطوي على منظومة معرفية توجهها ، وقد توقف الدكتور محمد عابد الجابري طويلاً عند مكونات الثقافة العربيّة الإسلامية ، مقسماً إياها على ((ثلاثة قطاعات يشكل كل منها حقلاً معرفياً متميزاً أعني عالماً من التصورات والمعارف يكفي نفسه بنفسه ، أو على الأقل يقدم نفسه كذلك))[٥٨] ، وقد سمى كل واحد من الحقول المعرفية باسم الفعل المعرفي الذي يؤسس عملية المعرفة داخله إلى : البيان ، العرفان ، البرهان[٥٩] وإذا كان الحقلان المعرفيان البياني والعرفاني أصيلين في الثقافة الإسلامية؛ من حيث اضطلاع الأول بوضع قوانين لتفسير الخطاب القرآني، واعتماد الآخر على الكشف والعيان القائمين على خليط من العقائد والأساطير والعقائد التي يرى أصحابها أنها مصدر الحقيقة الكامنة خلف ظواهر النصوص ، فإن الحقل المعرفي البرهاني القائم على الاستدلال الاستنتاجي والذي يمثل عالم المعرفة الفلسفية العلمية ، فلم يكن أصيلاً في الثقافة العربيّة بل

منحدر إليها عبر الترجمة وبالأخص عن أرسطو[٦٠] . وإذا كان البرهان بما يحويه من استدلال واستنتاج وغيره من الآليات العلمية المنتجة للمعرفة هو فلسفة العلم وأن العرب لم يحوزها أصالة؛ ففي هذا القول وصم للثقافة العربيّة بخلوها من الفلسفة التي تحكمها وتتبع منها، وفي هذا تأكيد على عجز العقل العربيّ عن علمنة المعارف التي احتازها. إلا أن التأمل في لحظة النحو العربيّ (العلم) تلك اللحظة التي امتدت مع البواكير الأولى للتفكير النحويّ عند عيسى بن عمر وعبد الله ابن أبي إسحاق الحضرمي ثم الخليل وسيبوية ما يكشف عن الإمكانية الحقيقية للعقل العربيّ في صناعة العلم وقد ذكر الدكتور تمام حسان أن النتائج التي خلص إليها النحويّون وهم يشيدون صرح العلوم العربيّة رائعة من جهتين : ((أولاً : أن نقاد التراث العربيّ من المستشرقين يعترفون طائعين أو مرغمين بأن العرب إذا كانت لهم فلسفة حقيقية فهذه الفلسفة هي دراساتهم اللغوية وبخاصة النحو بما اشتمل عليه من نظام استدلالي لا يمكن أن تصل إليه إلا عقلية ذات مقدرة فائقة على التجريد . ثانياً : أن هذه البنية التي أقاموها صمدت للتطبيق منذ القرن الثاني للهجرة حتى هذه اللحظة))[٦١] ومن تجليات هذه القدرة أن جردوا لغتهم ، وصنفوا تراكيبها في أبواب جامعة ، وحولوها إلى قوانين وقواعد ؛ ما أدى بهم إلى استخدام مفردة "العلم" للتعريف بفنونهم ، نحو "علم الصرف" و"علم النحو" و"علم البلاغة" ونحوها ، إذ إن استعمالهم هذه المفردة يعني نقلهم المادة العلمية من الجزئي إلى الكلي ، أو نقلها إلى قوة المفهوم ، وكان من عادتهم أن يستعملوا العلم في الكليات[٦٢]

٧- الخطاب النحويّ بين الإبداع والإتباع: الخطاب السيبويهي والخطاب الآخر

تتجلى لقاريء الخطاب النحويّ من نشأته الأولى علماً ناضج القوام مكتمل البناء على يد سيبويه حتى عصوره المتأخرة أن مصادر المعرفة اللغوية فيه متعددة ، ففي حين كانت المادة المعرفية التي يدور حولها التفكير والدرس النحويّين هو الكلام العربيّ الموسوم بالفصاحة والمأخوذ عن القبائل العربيّة التي لم يدنس طهرها اللغوي بالخلاط[٦٣] وهو ما وجدناه عند سيبويه بصورة جلى ، فإن الخطاب النحويّ بعده لم يحز ما حازه . وإذا كان سيبويه ذا حظوة بوجوده بين ظهراني القبائل العربيّة الفصحى أو قريباً منها وقد أمَّن اتصالاً مباشراً وغير مباشرٍ مع مصادر الفصاحة بالرواية أو السماع عمن يوثق به ، فإن الآخرين بعده لم يحظوا بما حظي به إمامهم .

إلا أن ما يحسب لسيبويه ليس قربه من معدن الفصاحة بل اضطلاعه بمهمة ابتداع صناعة علمية للنحو العربيّ مدفوعاً لذلك برهانات لحظة تاريخية حتمت ذلك وقد قام في سبيل تحقيق ذلك بأمرين ((أحدهما اكتشاف النظام اللغوي ، الذي شرع به عبد الله بن أبي إسحق الحضرمي ، وذلك بطرائق استخلصها سيبويه من اجتهادات النحويّين الذين سبقوه والذين عاصروه ، ونقاشاتهم ولا سيما الخليل ، واستمدت مرجعيتها من اللغة نفسها بعدّها ترديداً لعالم ذلك الأعرابيّ الذي نطق بها ... والآخر نقل هذه اللغة من وضعها (الأنطولوجي) بعد اكتشاف نظامها إلى نسق معرفي (= أصول وقواعد) اتسم بالدقة ، وبصرامة جدله الداخلي ؛ وصولاً إلى لغة مثال تعلو على واقع تعددت اللغات فيه))[٦٤] .

أما الخطاب اللاحق لسيبويه فمع ابتعاده عن دائرة الفصاحة التي كان سيبويه قريباً منها إلا أنه لم يخرج عن الأصولية التي اصطنعها سيبويه للعربيّة ؛ ما يعني أن النحويّين الذين تلوه لم يجدوا ما يضيفوه على سيبويه ، وقد يكون في العبارة الأخيرة " لم يجدوا ما يضيفوه على سيبويه" مجانبة للأصول العلمية التي تجعل الأبواب مشرعة أمام النظر العلمي إضافة وتغييراً ونقداً واستدراكاً ، إلا أنها عبارة واصفة لما عليه الحال فلم ينكر أحد أن من جاء بعده كان عيالاً عليه ، فلم يجد النحويّون فيه كفايةً في إنشاء الكلام عربيّاً فصيحاً وفهم الكلام العربيّ الفصيح ، بل وجدوا فيه منظومة معرفية تحتذى لبيان مجمل المعارف التي تضمنها الثقافة العربيّة الإسلامية ؛ بوصف اللغة آلة المعارف كلها ؛ ومن هنا كان قول الجرمي ((أنا منذ ثلاثين سنة أفتي الناس من كتاب سيبويه))[٦٥] دليلاً على أصوليته في الفهم والقراءة ؛ إذ ((يتعلم منه النظر والتفتيش)) بحسب تعقيب محمد بن يزيد على هذه المقالة. فقد اقترق الدرس النحويّ إلى مدارس واتجاهات بين البصرة والكوفة وبغداد وغيرها من الأمصار ، إلا إن الخطاب النحويّ بعد سيبويه يجعل له رأياً مستقلاً ، وإذا عدَّه بعضهم على رأس المدرسة البصرية ، فلا يتصور ذلك على أنه انتماء لمدرسة ؛ لأن فكرة المدارس متأخرة عن الخطاب السيبويهي ، بل لأن ((لأهل البصرة في العربيّة قُدمة ، وبالنحو ولغات العرب والغريب عناية))[٦٦] فإنما أخذت العربيّة عنهم[٦٧] .

٨- الخطاب النحويّ بين سلطة الحاكم وحاكمية الحقيقة

لم يكن ما نريد إليه من مفهوم السلطة ذلك الجانب السلبي الذي يقفز إلى الذهن بصورة فجة فحسب، بل نريد إلى أن كل ما من شأنه أن يصنع الخطاب أو يوجهه فهو يمتلك سلطة عليه من حيث يريد أو لا

يريد ، ولعل في تعبير اندريه لالاند بحسب ما ينقله الدكتور طرابيشي عنه ما هو أشبه بما نريد ؛ إذ رأى أن ثمة عقل مكوِّن – هو مجموع المبادئ والقواعد أو المعايير التي نعتمدها في استدلالاتنا – وعقل مكوَّن – هو منظومة المبادئ المقررة والمصاغة التي لا تتغير إلا ببطء شديد بحيث يمكن اعتبارها ، من منظور الأفراد وظروف الحياة ، بمثابة حقائق أبدية –[٦٨] فالعقل المكوِّن يمارس سلطته المعرفية ضرورة . وإذا ما جاز لنا أن نجترَّ هذا القول إلى باحة الخطاب النحويّ، وفي لحظة التأسيس خاصة فإننا سنجد رغبة جامحة في تفسير الخطاب القرآني (المبين)، بل ثمة رغبة في وضع آليات نهائية لتفسير الخطاب وشرحه؛ لأن بلوغ هذا الحد من العمل يعني وضع أطر العقل المكوِّن وإنتاج مفاهيم وحقائق لا تبتعد عن إرادة السلطة السياسية أيضاً. وهو ما وقع فعلاً بالنسبة لوضع القواعد والأصول التي قام عليها وبها الخطاب البياني العربيّ والنحويّ منه على وجه أخص ((فثمة غاية كبرى، هي الوصول إلى بناء ذاكرة أخرى على أنقاض ذاكرة مبعثرة بما يعنيه من حذف وإقصاء أو غربلة وترشيح. إنه، بعبارة أخرى، محاولة في تنظيم الذات الجامعة أو الهوية، وصولاً إلى هيمنة ما على فضائها الاجتماعي. وهل يكون هذا من دون دولة، ومن دون ثقافة عالمة؟))[٦٩] ؛ ولما كانت اللغة آلة التفكير عند العرب فلا غنيمة للسلطة أكبر من تسويرها والسيطرة عليها لإدراكها بأن ((اللغة التي تحدد قدرتنا على الكلام هي نفسها التي تحدد قدرتنا على التفكير))[٧٠] .

إن إنتاج الحقيقة عمل كبير يحتاج إلى خلق آليات ثم تسويقها على أنها مرآة الحقيقة وأن لا مناص من إدراك الحقيقة بدونها ، ((فالحقيقة كما يقول ميشال فوكو ، ليست خارج السلطة ، بل هي من هذا العالم تنتج بفعل إلزامات عدة ، تجعل لكل مجتمع أو جماعة خاصة فيه ، حقيقة أو نظام حقيقة خاص بها))[٧١] . فإذا كان للمعايير العلمية الحيادية سلطة على الخطاب لإنتاج حقيقة ما، فغالباً ما كانت السلطة الظاهرية/السياسية ظهيراً ودافعاً للسلطة الثقافية، بل لا نكاد نجانب الصواب إذا ما ادعينا بأن السلطة الثقافية كثيراً ما تكون آلة بيد السلطة السياسية لتحقيق مآربها.

أما فيما يتعلق بالخطاب النحويّ خاصةً فلا يكاد السياسي/الأيديولوجي ينفصل عن الثقافي بل إن التلازم بينهما هو المحدد لمسار الثقافة الإسلامية وكينونتها[٧٢] وقد تجلى هذا التلازم في نصرة العلماء بوصفهم سلطة معنوية للخلفاء والأمراء بوصفهم سلطة سياسية ، وقد كان من حصاد ذلك أن نتاج العلوم والمعارف إنما يقدم إلى السلطان بناء على رغبته وأمره وإرادته ؛ ومن ثم وجدنا جملة من المصنفات اللغوية

والنحويّة التي احتضنت خطاب العلم في ذلك الآن قد رقمت بناء على رغبة الحاكم أو بسطاً وتوضيحاً لإشكال عنَّ له ؛ فقد ألَّفَ الزبيدي طبقات النحويّين واللغويين بأمر المستنصر بالله[٧٣] ، وجعل ابن جني كتابه الخصائص موجهاً لأحد ملوك الدولة البويهية[٧٤] ، ومن قبله كان أبو علي الفارسي قد صنف العديد من الكتب لعضد الدولة البويهي ومن أبرزها الإيضاح[٧٥] ؛ ومن هنا يكون القول باقتصار صناعة الخطاب النحويّ على حماية اللسان العربيّ من العجمة قولاً ساذجاً سطحياً وادعاء لا غير . فإن الغور في طيات القضية يكشف عن إرادة اصطناع آلية معرفية تعصم المنظومة الفكرية للمسلم من أن يتسلل إليها ما يخاف منه ، أما لحن اللسان فأمر واقع لا مناص منه ؛ بفعل التغير الديموغرافي لدائرة الفصاحة اللغوية (شبة الجزيرة العربيّة) ، وما إرادة الحاكم إلا انعكاس لهذا الأمر المفزع ((مما يعني أن التفكير النحويّ لم يكن آلية دراسية للغة العربيّة فحسب ، بل كان سلاحاً للذود عن وجود الأمة التاريخي))[٧٦] ما دفع السلطتين السياسية والثقافية لئن تتطاهرا لإنتاج قواعد وأصول تمثل لهما أزِمَّةَ قيادة الفكر العربيّ فقد ((كانت رغبة السلطة السياسية هي خلق آلية لتفسير القرآن تتميز بموضوعيتها وصناعيتها وحيادها المعرفي، دون أن تكون لها القدرة التأويلية التي لبعض المعارف الأخرى . ولعل السلطة الأموية كانت أحوج إلى مثل هذه الآلية التي ينحصر دورها في التقطيع الآلي للكلام العربيّ دون إعطاء تفاسير وتأويلات معينة تحرج أصحاب الحكم ... لذا كان وضع النحاة داخل المجتمع وضعاً متميزاً ومقدماً في مجالس الخلفاء والأمراء، وكان علمهم أكثر العلوم تداولاً عند العامة والخاصة. بحيث كانت الرغبة الجامحة لدى ولاة الأمر هي تكوين تركيز السلطة المعرفية في يد النحاة دون غيرهم من الفقهاء والمتكلمين والفلاسفة الذين يعتمدون التأويل في قراءة النص القرآني وتفسيره وفق مقتضيات العقل والحاجة الإنسانية))[٧٧]، ومن ثم؛ كان تسوير العلم والهيمنة عليه عاملاً يلقي بظلاله على غايات لحظة التدوين.

الخاتمة

أظهر البحث أثرَ جملة من المضمرات في الخطاب النحوي، التي قامت على تشكيلها بالصورة التي انتهى إليها في المدونة النحوية، إذ كان للأعرابي والشاعر سلطتهما المعرفية التي لا تقل عن سلطة الحاكم على المحكوم، كما كان للغرض الرئيس في الدرس اللغوي والمتمثل بإثبات الإعجاز القرآني هيمنة في المنظومة المعرفية العربية؛ وقد تجلت في تعليل كلام العرب واستظهار الحكمة الثاوية فيه، فهي موصلة

ضرورة إلى القول بغائية التركيب في الخطاب العربي، ولا يقل عن ذلك شأناً مرادات اللحظة التاريخية التي وضعت للحقيقة أصولاً لا ينبغي على الخطاب أن يتجافى عنها.

الهوامش

(١) ضحى الإسلام: ٢٧٢/٢.

(٢) صون المنطق والكلام عن فني المنطق والكلام، السيوطي (ت٩١١)، تحقيق: د.علي سامي النشار، سعاد علي عبد الرازق، سلسلة إحياء التراث الإسلامي: ٤٨.

(٣) المحيط الأسود، أدونيس، ط١، دار الساقي، بيروت، ٢٠٠٥: ٢٥-٢٦.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٢٥.

(٥) الاقتراح: ٢٠١.

(٦) طبقات النحويّين واللغويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، دار المعارف: ٣٦

(٧) الحروف:١٤٦.

(٨) ينظر: أصول النحو العربيّ، الحلواني:٥٩. وقف الدكتور مهدي حارث الغانمي مليًّا عند هذا الأمر يحفر في دوافعه الأولى، واقفاً على مضمراته؛ إذ وجد أن أخذ اللغة من الأعراب في البوادي حصراً، بوصفهم حملة القيمة الجاهلية، وإبعاد الحضر عن ذلك ما هو إلا تكريس لجعل الأعرابيّ البدوي الجاهلي أسًّا معرفياً وقيمياً لعموم الثقافة بما فيها القرآني فهو القيِّم على العربيّة القرآنية، وإن إعادة الاعتبار للجاهلية بعد الإسلام هو ما تبتغيه المؤسسة الرسمية. (ينظر: سقيفة اللغة انحدارة العربيّة من الدين إلى السلطة، د. مهدي حارث الغانمي، ط١، دار المدينة الفاضلة، ٢٠١٤: ١٧١.)

(٩) الكتاب: ١٢/١.

(١٠) شرح المفصل:٤٦٠/٤

(١١) الكتاب:٤٧٣/١

(١٢) التكملة: ١٨١.

(١٣) الاقتراح: ٢٣

(١٤) شرح الكافية الشافية: ١٥٢/١.

(١٥) التعليقة:١٦٧/١-١٦٨

(١٦) ينظر: شرح الكافية الشافية:٩٨١/٢-٩٨٢

(١٧) التعليقة: ٨/٣-٩.

(١٨) الإيضاح العضدي: ٥

(١٩) الإتقان في علوم القرآن: ٢٤٢/١.

(٢٠) البحث اللغوي عند العرب: ٤٣.

([٢١])دراسات في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٨٠: ١١-٢٤.
([٢٢]) بغية الوعاة، السيوطي: ٢٢٩/٢
([٢٣]) الكتاب: ٢٦/١.
([٢٤]) المصدر نفسه: ١/ ٣٢.
([٢٥]) منهاج البلغاء وسراج الأدباء: ١٤٢.
([٢٦]) ذم الخطأ في الشعر، ابن فارس اللغوي (ت٣٩٥هـ)، تحقيق: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بمصر، ١٩٨٠: ٢٣.
([٢٧]) ينظر: الشاهد القرآني بين سيبويه والمبرد، بحث منشور على الإنترنت، د. حسين أحمد بوعباس، جامعة الكويت، كلية الآداب: ١١.
([٢٨]) المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، د. جواد علي، ط٤، دار الساقي، ٢٠٠٤: ٦٨/١.
([٢٩]) البيان والتبيين، الجاحظ (ت٢٥٥هـ)، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ١٤٢٣: ٢٠٣/١.
([٣٠]) الايضاح في علل النحو:٦٥-٦٦
([٣١]) الكتاب: ٣٢/١.
([٣٢]) ليس شيء مما يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً، عبد القادر المهيري، حوليات الجامعة التونسية، ع ٤٦: ٢٢
([٣٣]) الخصائص: ١٨٤/١
([٣٤]) المصدر نفسه: ٢٣٧/١
([٣٥]) ليس شيء مما يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً: ٣٥.
([٣٦]) الأسس المعرفية والمنهجية للخطاب النحويّ العربيّ: ٣١٤-٣١٥.
([٣٧]) ينظر: الخصائص: ٣٠٩/٣-٣١٠.
([٣٨]) الكتاب: ٢٧٢/١.
([٣٩]) أصول النحو العربيّ: ٩٩.
([٤٠]) ينظر: سيبويه إمام النحاة، ط٢، عالم الكتب: ١٨٣.
([٤١]) ينظر: سيبويه إمام النحاة: ١٨٣
([٤٢]) مشكلة العامل النحويّ ونظرية الاقتضاء: ٧٠
([٤٣]) الأسس المعرفية والمنهجية للخطاب النحويّ العربيّ: ١٤٣.
([٤٤]) ينظر: الوقف: ٢٣٤
([٤٥]) ينظر: الحذف والتقدير، د. علي أبو المكارم، ط١، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٧: ١٩.
([٤٦]) ينظر: الحد النحويّ وتطبيقاته حتى نهاية القرن العاشر الهجري: ٥٩-٦٠
([٤٧]) الاقتراح: ٧٠
([٤٨]) المصدر نفسه: ٥٩
([٤٩]) في النحو العربيّ نقد وتوجيه: ٢٠

([٥٠]) من أسرار اللغة: ٩.
([٥١]) الخصائص: ٩٠/٢
([٥٢]) أصول النحو العربيّ: ١٠٦
([٥٣]) لغة الشعر، دراسة في الضرورة الشعرية، د. محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق: ١٤٢
([٥٤]) الضرورة الشعرية في النحو العربيّ:١٤٢
([٥٥]) المزهر: ٣٠/١.
([٥٦]) المصدر نفسه: ٢٤٨/٢.
([٥٧]) ضحى الإسلام: ٣٠١/٢.
([٥٨]) بنية العقل العربيّ: ٥٥٥.
([٥٩]) ينظر: المصدر نفسه: ٥٥٦.
([٦٠]) ينظر: بنية العقل العربيّ: ٥٥٦-٥٥٧.
([٦١]) مقالات في اللغة والأدب: ٢٨٠/٢
([٦٢]) ينظر: الوقف: ٥٥-٥٦
([٦٣]) ينظر: المصدر نفسه: ٢٣٣.
([٦٤]) الوقف: ٢٣٤.
([٦٥]) الكتاب: ٢٤ مقدمة التحقيق.
([٦٦]) طبقات فحول الشعراء: ١٢/١
([٦٧]) ينظر: الفهرست: ٧١/١
([٦٨]) ينظر: نظرية العقل، جورج طرابيشي، ضمن سلسلة نقد نقد العقل العربيّ، ط٣، دار الساقي، بيروت، ٢٠٠٧: ١٤
([٦٩]) الوقف: ٢٣٤.
([٧٠]) تكوين العقل العربيّ: ٧٧.
([٧١]) ينظر: المعرفة والسلطة، ميشال فوكو، عبد العزيز العيادي، ط١، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٤: ١٥-٣٠ نقلاً عن: النص الديني في الإسلام من التفسير إلى التلقي، د. وجيه قانصو ط٢، دار الفارابي، ٢٠١٧: ٢١٣.
([٧٢]) ينظر: الأسس المعرفية والمنهجية في الخطاب النحويّ العربيّ: ٣١٥.
([٧٣]) ينظر: طبقات النحويّين واللغويين: ١٧-١٨.
([٧٤]) ينظر: الخصائص: ١/١
([٧٥]) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني، تحقيق: كاظم المرجان، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٢: ٦٧/١.
([٧٦]) الأسس المعرفية والمنهجية للخطاب النحويّ العربيّ: ٣١٦.
([٧٧]) المصدر نفسه: ٣١٧

المصادر والمراجع

- الإتقان في علوم القرآن، السيوطي(ت٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيأة المصرية للكتاب، ١٩٧٤.
- الأسس المعرفية والمنهجية للخطاب النحوي العربي، د. فؤاد بوعلي، ط١، عالم الكتب الحديث، الأردن، ٢٠١١.
- أصول النحو العربي، د.محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٣.
- الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسي(ت٣٧٧هـ)، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، ط١، ١٩٦٩.
- الإيضاح في علل النحو، الزجاجي(ت٣٣٧هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، ط٥، دار النفائس، بيروت، ١٩٨٦.
- البحث اللغوي عند العرب، د. أحمد مختار عمر، ط٨، عالم الكتب،٢٠٠٣.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت.
- البيان والتبيين، الجاحظ (ت٢٥٥هـ)، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ١٤٢٣: ٢٠٣/١.
- التعليقة على كتاب سيبويه، أبو علي الفارسي(ت٣٧٧هـ)، تحقيق: د. عوض حمد القوزي، ط١، ١٤١٠-١٩٩٠.
- الحذف والتقدير، د. علي أبو المكارم، ط١، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٧: ١٩.
- الخصائص، ابن جني، تحقيق محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، ط٢.
- دراسات في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٨٠: ١١-٢٤.
- سقيفة اللغة انحدارة العربيّة من الدين إلى السلطة، د. مهدي حارث الغانمي، ط١، دار المدينة الفاضلة، ٢٠١٤: ١٧١.
- سيبويه إمام النحاة، ط٢، عالم الكتب: ١٨٣.
- شرح المفصل لابن يعيش، تقديم: د.أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ط١، ٢٠٠١.
- شرح الكافية الشافية، ابن مالك، تحقيق:عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، ط١، ١٤٠٢هـ -١٩٨٢م.
- ضحى الإسلام، أحمد أمين، ط٢، الهيأة العامة المصرية للكتاب.
- طبقات النحويين واللغويين، الزبيدي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، دار المعارف.
- المعرفة والسلطة، ميشال فوكو، عبد العزيز العيادي، ط١، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٤
- الفهرست، ابن النديم، دار المعارف، بيروت، ط٢، ١٩٩٧.
- في النحو العربي نقد وتوجيه، د. مهدي المخزومي، ط٢، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ٢٠٠٥.
- الكتاب، سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، ط١ دار الجيل، بيروت.
- لغة الشعر، دراسة في الضرورة الشعرية، د. محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق.
- المزهر في علوم اللغة العربية وأنواعها، السيوطي(ت٩١١هـ)، تحقيق: فؤاد علي منصور، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت،١٩٩٨.
- مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء، د.فخر الدين قباوة، ط١، دار الفكر، دمشق، ١٤٢٤-٢٠٠٣.
- المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، د. جواد علي، ط٤، دار الساقي، ٢٠٠٤: ٦٨/١.
- مقالات في اللغة والأدب، د.تمام حسان، ط١ عالم الكتب ٢٠٠٦.
- المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني، تحقيق: كاظم المرجان، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٢.
- منهاج البلغاء وسراج الأدباء، حازم القرطاجني(ت٦٨٤هـ)، تحقيق: محمد الحبيب ابن الخوجة، ط٣، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٦.
- النص الديني في الإسلام من التفسير إلى التلقي، د. وجيه قانصو ط٢، دار الفارابي، ٢٠١٧
- نظرية العقل، جورج طرابيشي، ضمن سلسلة نقد نقد العقل العربيّ، ط٣، دار الساقي، بيروت، ٢٠٠٧
- الوقف في المدونة النحوية تمرين على قراءة في متن قديم، د.جواد كاظم عناد، ط١ دار تموز، دمشق ٢٠١٩.

البحوث والمجلات العلمية

- الشاهد القرآني بين سيبويه والمبرد، بحث منشور على الإنترنت، د. حسين أحمد بوعباس، جامعة الكويت، كلية الآداب
- ليس شيء مما يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً، عبد القادر المهيري، حوليات الجامعة التونسية، ع ٤٦